

زلزال يحدثه فتح الحدود المصرية - الفلسطينية

د. بشير موسي نافع

ربما ما كانت الدولة المصرية لتستجيب لأزمة الحصار علي قطاع غزة لولا مؤشرات الغضب الشعبي الواسع، داخل مصر وفي عموم المجال العربي، ولولا الاندفاع الشعبية الفلسطينية التي أطاحت الحدود الفاصلة بين مصر وفلسطين. ولكن أحداً لا يمكنه تجاهل الاستجابة المصرية السريعة، وارتفاع القرار المصري إلي مستوى الموقف الجمعي العربي.

كانت القاهرة تدرك أن قرار فتح الحدود مع قطاع غزة يعني بالضرورة كسر مخطط الحصار والتجويع الإسرائيلي، وأن فتح الحدود سيثير مشكلة إضافية في طريق العلاقات مع واشنطن، التي باتت تزدهم مؤخراً بالمشكلات. علي أن القراء المصرية لعواقب قرار فتح الحدود، من ناحية، ولمسؤوليات مصر العربية والفلسطينية، من ناحية أخرى، انحازت في النهاية لما تفرضه المسؤوليات القومية. لبس من الواضح بعد ما إن كان قرار فتح الحدود يوشر إلي نهضة ملموسة في السياسة المصرية العربية، أو إلي مجرد صحوة قصيرة، ولكن الواضح أن القرار المصري فاجأ كثيرين، وكشف كثيرين آخرين. كان القرار الإسرائيلي بالتوقف عن إمداد قطاع غزة بالطاقة وقطع الكهرباء ذروة الحرب الإسرائيلية ضد القطاع وأهله. تدرك القيادة الإسرائيلية المخاطر الكبرى المحيطة باجتياح القطاع عسكرياً؛ وباستبعاد مخطط الاجتياح العسكري الشامل، كان لا بد من اللجوء إلي مخطط الحصار الشامل. والهدف في الحالتين واحد: كسر إرادة أهالي قطاع غزة، وإيقاع الهزيمة بقوي المقاومة، أو دفع أهالي قطاع غزة إلي إطاحة حكومة حماس.

الأوروبيون، الذين يصيغون سياساتهم منذ فترة في إطار من الحرص علي حقوق الإنسان وحراسة الشرائع الدولية، استشعروا معني القرار الإسرائيلي، فلجأ أغلبهم إلي تجاهل الكارثة الإنسانية المحيطة بالقطاع وأهله، أو إلي الإعراب الخجل عن القلق. الإدارة الأمريكية، من ناحيتها، لم تخف تأييدها القرار الإسرائيلي وتقديم متطلبات الأمن الإسرائيلي علي متطلبات الحياة الفلسطينية. جوهر الموقف الأوروبي - أمريكي كان في الحقيقة دعوا جيش الدفاع الإسرائيلي ينتصر، ثم نري بعد ذلك كيف نعالج بقايا المعركة. ولكن بعضاً من ردود الفعل العربية، بما في ذلك المصرية والفلسطينية، كانت أكثر إثارة للدهشة.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

السيد ياسر عبد ربه، عضو اللجنة التنفيذية العتيقة لمنظمة التحرير، ورياض المالكي، وزير الإعلام والناطق باسم حكومة سلام فياض، مثلاً، حملاً حركة حماس مسؤولية التصعيد والحصار الذي فرض علي قطاع غزة. ولكن المسؤولين الفلسطينيين لم يشيروا إلي التصعيد الإسرائيلي في الضفة الغربية، التي لا تسيطر عليها حماس، ومسلسل الاغتيالات الذي لا يتوقف في مدن وقرى ومخيمات الضفة. لم يسأل المالكي وعبد ربه لماذا تقتحم نابلس، وهي التي اعتبرت مثلاً لتطبيق خطة

حكومة فياض فرض السيطرة الأمنية، ولماذا لم تستطع الحكومة إقناع الشريك الإسرائيلي بإزالة ولو حاجز أمني واحد من عشرات الحواجز التي تقطع أوصال الضفة وتحول حياة الفلسطينيين إلي جحيم يومي. المسألة بالطبع أن تبني عبد ربه والمالكي وجهة النظر الإسرائيلية في تحميل حماس مسؤولية حصار قطاع غزة يصب في اتجاه التصور الإسرائيلي للأمور، أي كسر إرادة فلسطيني القطاع أو إيقاع الهزيمة بـحماس. وكما حكومة رام الله، لم يستطع بعض من الأصوات العربية إخفاء ارتباكهم. ولأن مطلب كسر الحصار خلال الأيام الأولى للأزمة كان يعني القاهرة قبل أي طرف عربي آخر، فلم يتضح الارتباك كما اتضح في تعليقات عدد من المعلقين والخبراء المصريين. وكان أولئك المنتسبون إلي لجنة السياسات التابعة للحزب الوطني الحاكم أكثر هؤلاء ارتباكاً. فقد لجأ منتسبون للجنة إلي سلسلة من البهلوانيات السياسية واللغوية لتبرير الحصار الإسرائيلي للقطاع وإخفاق الدول العربية في اتخاذ موقف ملموس لمواجهة الحصار. بعض الأصوات تبني الموقف الإسرائيلي بحرفيته، والبعض برر الحصار بالانقسام الفلسطيني الداخلي، والبعض الآخر أعاد التذكير باتفاقية تنظيم المرور عبر الحدود، التي وقعت السلطة الفلسطينية مع الإسرائيليين والأوروبيين بعد الانسحاب العسكري الإسرائيلي من قطاع غزة. أحد أبرز آثار القرار الرسمي المصري كان انكشاف مواقف هذه الأصوات الفلسطينية والعربية. الاعتقاد السائد منذ زمن بعيد أن قادة الحركة الوطنية الفلسطينية أكثر راديكالية من قادة الأنظمة العربية، وأقل اكترائاً بالمحددات الإقليمية والدولية، وأن مواقف أهل الرأي والفكر وشخصيات العمل العام أكثر تقدماً من مواقف المسؤولين الرسميين. ما أظهرته أزمة حصار قطاع غزة كان انقلاباً في المقاييس العربية. فقد بدا، ولو لعدد قليل من الأيام، أن الدولة المصرية أشد حرصاً علي الفلسطينيين من حكومة رام الله وقيادات منظمة التحرير، وأن المسؤولين الرسميين في القاهرة أشد حرصاً علي مصالح مصر والتزاماتها القومية من بعض من دوائر الفكر والسياسة المصرية. ربما ما يزال من المبكر بناء استنتاجات حاسمة علي أساس من هذه الظاهرة، ولكن من الصعب المرور عليها بدون طرح أسئلة حول إخفاق النخب العربية المتكرر في التعرف علي الثوابت الكبرى لأمتهم، وحول قدرة



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

هذه النخب علي تجاوز الانقسامات الفكرية والسياسية لصالح الحفاظ علي هذه الثوابت، وما إن كانت الدولة العربية، بكل قصورها ومساوئها، قد أصبحت تحتل موقعاً متقدماً علي نخب بلادها.

البعد الثاني لفتح الحدود المصرية - الفلسطينية يتعلق بما تبعه من مواقف مصرية رسمية. فبعد يوم واحد فقط من فتح الحدود، سارع الرئيس المصري إلي توجيه دعوة علنية إلي حوار وطني فلسطيني، لاسيما بين فتح وحماس، لتجاوز حالة الانقسام الفلسطينية الداخلية. وبالرغم من أن غيوماً تغطي أفق العلاقات المصرية - الأمريكية والمصرية - الإسرائيلية منذ شهور، فإن من الصعب إغفال التعارض الحاد بين الدعوة المصرية للحوار الفلسطيني والسياسة الأمريكية - الإسرائيلية تجاه الانقسام الذي يفصل بين الضفة والقطاع منذ الصيف الماضي. وقد تلا الدعوة إلي الحوار

تقديم القاهرة مشروع قرار إلي مجلس وزراء الخارجية العرب المنعقد بالقاهرة، يدعو إلي كسر الحصار المفروض علي قطاع غزة وإلي حوار وطني فلسطيني، بمعنى الارتقاء بالموقف المصري ليصبح موقفاً سياسياً عربياً جمعياً.

مشروع القرار المصري تحول بالفعل إلي قرار عربي، ولكن أفق الحوار الفلسطيني الوطني ليس واضحاً بعد. الاستجابة الأولى للدعوة المصرية جاءت من قيادة حماس، التي رحبت وأبدت حرصها علي حوار وطني غير مشروط.

ولكن تصريحات الرئيس عباس الأولية بعد إذاعة الدعوة المصرية كررت شروط رام الله السابقة بمطالبة حماس بالاعتذار والتراجع عن الانقلاب، بدون أن توضح ما إن كانت هذه الشروط موجهة إلي القاهرة أيضاً.

الواضح، علي أية حال، أن موقف الرئيس الفلسطيني ما يزال أسير تفاؤل، يصعب تسويغه، بإمكانية الحصول علي إنجازات ملموسة في المسار التفاوضي مع الدولة العبرية. السياسة الأمريكية الجديدة هي التي أطلقت جولة التفاوض الأخيرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بعد توقف طويل في المسار التفاوضي، بينما تسعى الإدارة الأمريكية والقيادة الإسرائيلية في الوقت نفسه إلي إيقاع الهزيمة بحماس. إن كان هناك ما يمكن لعباس الحصول عليه من هذه الجولة من التفاوض، فلن يتأتي بتجاهل الموقف الأمريكي - الإسرائيلي من حماس. ولكن رفضاً صريحاً من الرئيس الفلسطيني للدعوة المصرية، علي أية حال، يعني أن عباس قد أدار ظهره للقاهرة؛ وهو موقف لا يمكن أن يمر بدون تبعات. هذا هو التفسير المنطقي الوحيد لموقف الرئيس الفلسطيني، ما يقال خلاف ذلك ليس أكثر من بلاغة سياسية. الادعاء، مثلاً، بأن ما شهده قطاع غزة في حزيران (يونيو) الماضي هو حدث غير مسبوق علي صعيد العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية هو ادعاء غير صحيح. خلال فترة التواجد

الفدائي في الأردن، انفجرت الاشتباكات المسلحة في أكثر من مناسبة بين التنظيمات



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الفلسطينية؛ وقد تورطت جبهة التحرير العربية في الحملة الدامية التي شنها النظام العراقي السابق ضد حركة فتح وقيادة منظمة التحرير؛ كما أن حقبة الانقسام العربي التي أدت ولدت جبهة الصمود والتصدي في السبعينات صاحبها أيضاً انقسام في الساحة الوطنية الفلسطينية. في كل الحالات السابقة، لم تتطلب إعادة وحدة الصف الفلسطيني مثل الشروط التي يطرحها الرئيس الفلسطيني.

أما البعد الثالث للأزمة فيتعلق بمصير قطاع غزة علي المدى الأبعد. يتجه التصور الإسرائيلي الاستراتيجي للصراع علي فلسطين نحو التخلص من قطاع غزة، وتحويل الضفة الغربية إلي كانتونات سكانية فلسطينية تفصلها مستعمرات يهودية من كافة الأحجام، ومواقع عسكرية تحتل قطاعات استراتيجية، وشبكة من الطرق السريعة، تؤمن اتصال المستعمرات والمواقع العسكرية بالجسم الرئيسي للدولة العبرية.

مثل هذا التصور يجعل إقامة دولة فلسطينية مستقلة علي أغلب المناطق المحتلة منذ ١٩٦٧، وهو المطلب الفلسطيني التفاوضي المعلن، أمراً غير قابل التحقق. بديل التسوية بشروطها الفلسطينية هو تنازلات هائلة عن مطالب وفد رام الله التفاوضي،

والقبول بسلطة شكلية ومحدودة علي الكانتونات السكانية في الضفة، أو تعثر عملية التفاوض لسنوات طويلة قادمة، لتنتهي باتفاق مع الأردن حول مصير السكان الفلسطينيين وليس الأرض والسكان معاً. الفصل بين الضفة والقطاع يصب في اتجاه التصور الإسرائيلي للتسوية؛ فإن كان التفاوض مع حركة حماس حول مصير قطاع غزة ليس أمراً سهلاً ولا مأمون العواقب، فربما سيكون من الأسهل والأكثر مدعاة للاطمئنان التفاوض مع مصر. بمعنى العودة بقطاع غزة إلي ما كان عليه قبل ١٩٦٧ : منطقة فلسطينية ذات وضع خاص، تحت إدارة مصرية، سياسياً وأمنياً. مثل هذا المصير لقطاع سيمثل الخطوة الثانية، بعد حركة الاستيطان الهائلة في الضفة منذ توقيع أوسلو، نحو تطبيق التصور الإسرائيلي للتسوية؛ وهو ما يجب علي الفلسطينيين مقاومته بكل الوسائل الممكنة.

لا يتعلق السؤال هنا بالوحدة الفلسطينية مع الجوار العربي، التي لا بد أن تكون مطلباً فلسطينياً وطنياً علي المدى البعيد، بل التصفية الإسرائيلية للقضية الفلسطينية. لمواجهة هذا المصير، علي إدارة حماس مراجعة تقديرها لوضع قطاع غزة؛ فالقطاع قد تخلص من الوجود العسكري الإسرائيلي المباشر، ولكنه لم يزل منطقة فلسطينية تحت الاحتلال، تعتبر الدولة العبرية المسؤول الأول عن حياة شعبه، وعن توفير الأمن وسبل العيش لهم؛ ولا بد أن يظل وضع القطاع مرتبطاً بوضع الضفة الغربية. ولمواجهة هذا المصير ينبغي تصعيد الضغوط الفلسطينية والعربية علي رام الله وعباس من أجل إعادة بناء وحدة الصف الفلسطيني الوطني، ووضع نهاية للانقسام الطاريء بين الضفة والقطاع. كما ينبغي أن ترفض القاهرة كل محاولة لتحويل فتح الحدود وكسر الحصار إلي طريق للعودة بالقطاع إلي ما قبل حزيران (يونيو) ١٩٦٧

كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث